



## الفصل العاشر

# المشكلات الأساسية التي يعاني منها المسلمون في البلقان

أهـير سـعيد

باحث وصحفي مصري



## المشكلات الأساسية التي يعاني منها المسلمون في البلقان

أمير سعيد (\*)

لعلي لا أضيف جديداً إذا قلت : إن مسلمي البلقان يعانون من اضطهاد ديني يستهدف وجودهم وعقيدتهم، ويستهدف إبعادهم عن مواطن القوة لديهم؛ سواء كانت هذه القوة عددية، أو عقدية، أو اقتصادية، أو عسكرية، أو علمية، أو ثقافية، فتلك مُسَلِّمة يعلمها القاصي والداني.

وسوف أحاول هنا تأطير هذا الاضطهاد من جهة، ومن جهة أخرى التعرض لمشكلات جديدة باتت تؤرق المسلمين في البلقان لها علاقة بهوان المسلمين على غيرهم، وعدم اكتراث أعدائهم بهم.

فأذكر أولاً: على الصعيد السياسي والدبلوماسي؛ ربما كان المسلمون في وضع أفضل مما كانوا عليه قبل عشر سنوات، غير أنهم دفعوا لذلك ثمناً باهظاً من مئات الأرواح التي أزهقت، والأعراض التي أنتهكت، والملايين التي سُردت؛ بما لا يتسق بحال مع ضالة ما حصلوا عليه من بعض حقوقهم، فقد كانت العسكرية الإسلامية سابقة بكثير السياسة الإسلامية في عدد من بؤر الصراع في البلقان.

ففي البوسنة والهرسك: أعلنت البوسنة والهرسك استقلالها في أكتوبر ١٩٩١م، ثم تلا ذلك استفتاء شعبي (ديمقراطي حر) يتفق مع (مبادئ أوروبا الحرة) مثلما فعلت كل من سلوفينيا، وكرواتيا، ومقدونيا، وصربيا، والجبل الأسود، واعترفت أوروبا باستقلال البوسنة والهرسك لكنها صمّت أذنانها عن المجازر التي نفذتها دولة أجنبية (صربيا) تُدعم أقلية صربية في البوسنة، وتمدها بالسلاح والرجال؛ لتقسيم البوسنة والهرسك بما يحول دون إقامة دولة إسلامية في البلقان، وحين نجحت العسكرية الإسلامية ممثلة بالجيش البوسني ومجموعات المتطوعين الإسلامية في تحسين وضع المسلمين على الأرض؛ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في تشجيع تقارب إسلامي / كرواتي أدى إلى اتفاقهما في مارس ١٩٩٤م لوأد أي حلم قد يراود المسلمين في الاستقلال بحكم البوسنة والهرسك سياسياً؛ بعد نجاحهم العسكري الذي بلغ أوجه قبيل اتفاق دايتون (٢١/١١ - ١٤/١٢/١٩٩٥م) الذي رعته الولايات المتحدة بقصد حرمان المسلمين من نصرهم العسكري؛ حين كانت طلائع مجموعات المتطوعين تقف على بعد كيلو مترات قليلة من مدينة (بانيا لوكا) عاصمة كيان صرب البوسنة. وقضت الاتفاقية بتقسيم جمهورية البوسنة والهرسك بين الصرب المعتدين يمثلون ٣٣٪ من عدد سكان الجمهورية، بنسبة ٤٩٪ وبين كل من المسلمين (يمثلون نحو ٤٦٪)، والكروات (يمثلون نحو ١٧٪ من عدد سكان الجمهورية) بنسبة ٥١٪ ضمن اتحاد فيدرالي لجمهورية البوسنة والهرسك.

(\*) باحث وصحفي مصري.



وفي كوسوفا: وعلى الرغم من كون الإقليم أكثر عدداً من جمهوريتي مقدونيا وسلوفينيا كل على حدة، فإن العالم لا يريد أن يعترف بهذه الجمهورية ذات الأغلبية المسلمة الكاسحة، بل لم يتحرك عندما بدأ الأرثوذكسي المتعصب رئيس صربيا السابق سلوبودان ميلوسوفيتش بحملته للتهجير القسري للمسلمين منذ فبراير ١٩٩٨م؛ ضارباً عرض الحائط بالحكم الذاتي الذي كان ممنوحاً للمسلمين في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٩م.

وعلى نقيض ما حاول الغرب إبرازه؛ فلم يكن تدخل الحلف الأطلسي - بقصف الصرب - بهدف الانتصار للمسلمين المستضعفين، وإنما كان لإحلال سيطرة حلف الأطلسي محل سيطرة الصرب المواليين للإمبراطورية الروسية التقليدية، ومعلوم أن الغرب ينظر إلى الضعف الذي يعتري الجمهورية الروسية على أنه ضعف طارئ سرعان ما يزول وتسترد (الإمبراطورية القيصرية) عافيتها من جديد؛ في وقت بدأ المستقبل يسير لصالح العسكرية الإسلامية في الإقليم.

وفي وقت كانت العسكرية الإسلامية تتقدم كانت السياسة الإسلامية تتخلف، فبعد أن كان الخطاب السياسي الكوسوفي يتحدث عن الاستقلال، تراجع هذا المطلب بعد إجراء زعيم ألبان كوسوفو إبراهيم روجوفا محادثات مع المسؤولين الأمريكيين الراضين لاستقلال كوسوفا إلى وضع الإقليم تحت الانتداب الدولي، وأن تصبح كوسوفا جمهورية ضمن الاتحاد اليوغسلافي كصربيا، والجبل الأسود، ومع تباطؤ الحلف عسكرياً، وتخاذل ما يسمى بالمجتمع الدولي تراجعت مطالب روجوفا إلى اقتراح فترة انتقالية للحكم الذاتي بدون أي إيضاح للملامح مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، ومن ثم إعادة المسلمين إلى نقطة الصفر التي بدؤوا بنضالهم عندها. (وهو موقف لا يختلف كثيراً عن موقف ياسر عرفات من محادثات السلام الصهيونية).

وحتى بعد القصف لم يتم فعلياً تنفيذ ما اتفق عليه في مفاوضات رامبوديه (الفرنسية) سوى تسليم أسلحة جيش تحرير كوسوفا المسلم إلى الحلف (المسيحي). أما فيما يخص الحكم الذاتي فلم يحدث بشأنه ما تطيب له نفوس المسلمين؛ مما يعطيهم حقوقهم في ممارسة عبادتهم وفتح مساجدهم، وارتقاء مناصبهم، (وهما الشرطان البارزان المتقابلان في مفاوضات رامبوديه).

إضافة إلى ذلك؛ فلم تكن قرارات الأمم المتحدة بشأن كوسوفا منصفة أيضاً، فأهم تلك القرارات بشأن كوسوفا - وهو القرار رقم ١٢٤٤-أمر بتجريد جيش تحرير كوسوفا من السلاح؛ في مقابل (انسحاب) الجيش والشرطة الصربيين!!

وحيثما بدأنا نعود، فقد كان القصف الأطلسي الذي استمر ٧٨ يوماً ولم يستهدف سوى إذعان العسكرية الصربية مؤذناً بفرض الهيمنة الأمريكية الغربية على منطقة البلقان، مثلما كانت موقعة كوسوفا الأولى في عام ١٣٨٩م التي انتصر فيها العثمانيون على الصرب، وأسفرت عن خضوع الإقليم مؤذنة ببزوغ شمس الإسلام - عبر العثمانيين - في ربوع البلقان (مع الفارق بالطبع بين دولة العدل، ودولة الظلم الكبيرتين)، فكان القصف



غير منطلق من أي معايير أخلاقية تستهدف منع الضيم والقهر عن (مواطنين أوروبيين).

وفي مقدونيا: تحركت الدبلوماسية والعسكرية الغربية لتقف حائلاً دون بسط جيش تحرير ألبان مقدونيا هيمنته على الشمال الغربي من مقدونيا، عن طريق رفض الاعتراف الغربي والأوروبي بالجيش المسلم بناءً على أنه - بزعمهم - (حركة إرهابية)، وأن الصراع في مقدونيا شأن داخلي من جهة، ومن جهة أخرى قاموا بدعم الجيش المقدوني (المسيحي) بألوان من الأسلحة المتطورة الثقيلة والجوية؛ لإرغام المسلمين على التقهقر ومن ثم تسليم أسلحتهم.

وفي ألبانيا - كما في غيرها: كان التحرك السياسي متأخراً عن العسكري، فبعد اضطرابات ألبانيا ١٩٩٧م التي تقف وراءها جهات مشبوهة؛ سيطر الاشتراكيون (الشيوعيون سابقاً) على مقاليد السلطة مرة ثانية مُطيحين بالرئيس الألباني (المحافظ) صالح بريشا، ولا شك أن ذلك لا يصب في مصلحة المسلمين، غير أنه في المقابل - وبأن الاضطرابات - اختفت حوالي ٢٠٠ ألف قطعة سلاح من مخازن الجيش الألباني التي تعد أكبر مخزن للسلاح في البلقان، ذهب بعضها إلى المافيا الألبانية، ومعظمها إلى جيشي تحرير كل من ألبان مقدونيا وألبان كوسوفا، وعلى الرغم من أن كثيراً من هذه الأسلحة قد جرى تسليمه لحلف الناتو؛ فإن بعضها ما زال في أيدي (الثوار)، وهو لا شك مكسب للمناضلين المسلمين هناك.

وفي بلغاريا ومونتينيغرو (الجبل الأسود): تسير الأوضاع إلى تحسن سياسي (لم تقع فيها نزاعات عرقية خلال العقد الماضي) مع تحسن الأداء الديمقراطي فيهما، وخاصة فيما يخص بلغاريا التي تمكن ملكها السابق من تولي منصب رئيس الوزراء، وانحاز إلى التصويت إليه معظم المسلمين لنيل بعض حقوقهم المهذرة التي وعد بأخذها موضع الاهتمام.

وأذكر ثانياً: أن ثمة تحديات كثيرة تواجه المسلمين في البلقان؛ بعضها يبلغ حد المؤامرات التي يقصد بها تدميرهم. . . و إذ أعرض هنا صوراً بشعة لما ينفذ من سياسات همجية ضد المسلمين لا تقل خطورة عما ذكرناه آنفاً، بل ربما تتخطاه بمسافة ليست قصيرة؛ فإنني أمل أن يسلط الإعلام الإسلامي الضوء على هذه المأساة، والتي إذا لامست أسماع أصحاب الأموال أو النفوذ من المسلمين الغيورين؛ فرمما كانت لجهودهم المباركة خير للمسلمين وحفظ لمقاصد دينهم، ومن بين أبرز هذه التحديات ما أجمله فيما يأتي:

١ - جهود التنصير في البلقان: تؤكد العديد من الدراسات التي تتناول أوضاع المسلمين في البلقان، وكذا الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الإغاثة، وعدد من الدعاة الإسلاميين هذه الحقيقة؛ وخاصة في ألبانيا البلد الأفقر في كل أوروبا، عن ذلك يقول الداعية الإسلامي النشط (سلمان العودة): «إنه في ألبانيا هناك جهود نصرانية كثيرة، بل بلغ الحال إلى أن النصارى بدؤوا يسيطرون على الاقتصاد، ويحاولون ألا يدخل في أي عمل إلا إنسان نصراني». وقد كشف أحد الشيوخ هناك واسمه «توفيق إسلام»؛ كشف المخطط التنصيري، وقال في



مؤتمر صحفي له: «إن النصراني قد أقاموا مراكز في أغلب المدن والقرى في ألبانيا»، هذا غيظ من فيض من الجهود الكبيرة التي قام بها النصراني هناك، وقد كشفت (قناة الجزيرة) القطرية قبل أفول عام ٢٠٠٢م بأيام قليلة أن إذاعة ألبانيا التي كانت تبث مفهومها الخاص عن الشيوعية، وتدعو الناس في العالم إلى اتباع نظرياتها السياسية والاقتصادية (العقيمة)؛ باتت اليوم لا تقوى على البث إلا بدعم الجمعيات «الخيرية المسيحية»!! والتي تبث من خلالها برامجها الخاصة (التنصيرية).

يُذكر أيضاً أن عدداً كبيراً من المسلمين هناك قد ارتدوا عن دينهم، وبعد أن كانت نسبة المسلمين هناك تجاوز سقف الـ ٩٣٪ صارت نسبتهم الآن ما بين ٨٠ إلى ٩٠٪ من تعداد سكان ألبانيا لأسباب أهمها التنصير.

٢ - تجارة المخدرات: تشكل منطقة البلقان همزة وصل بين المنتجين الآسيويين والمستهلكين في أوروبا الغربية. ويمر الهيروين الأفغاني عبر إيران وتركيا قبل أن يصل إلى أوروبا عبر ثلاث طرق تتفرع من بلغاريا عبر رومانيا، وصربيا، ومقدونيا. وقد كان للاضطرابات السياسية والحروب والفقر والفساد دور مهم في تقوية نفوذ مهربي المخدرات، والذين يتألفون أساساً من الأتراك. وتُمرّر المواد الكيماوية المستخدمة في تكرير المخدرات من الاتجاه المعاكس؛ حسبما أوردت إذاعة B.B.C البريطانية.

٣ - الدعارة، واختطاف النساء المسلمات وبيعهن: أظهرت دراسة أعدتها منظمة مساعدة الأطفال التابعة للأمم المتحدة «يونيسف» أن التجارة الدولية غير المشروعة بالنساء والأطفال تزيد في العالم باطراد؛ وخاصة في أوروبا.

وذكرت الدراسة أنه يتم سنوياً بيع ١٢٠ ألف شخص بين طفل وامرأة في بلدان الاتحاد الأوروبي من قبل تجار من منطقة جنوب شرق أوروبا عبر منطقة البلقان؛ منبهة في الوقت نفسه إلى أن ٨٠٪ من هؤلاء الضحايا لا تتجاوز أعمارهم ١٨ عاماً، وأن غالبيتهم من ألبانيا.

وقالت إن الأرباح غير المشروعة التي يجنيها تجار الرق عبر بيع البشر في المنطقة الأوروبية توصف بأنها خيالية؛ إذ إن النساء يُعن كسلعة!

من جهة أخرى، نقلت هيئة دولية إنسانية معنية بمكافحة الاتجار بالبشر عن تقارير استخباراتية غربية القول إن عائدات التجارة التي تُعرف باسم (الرقيق الأبيض) عبر دول منطقة البلقان؛ تتراوح ما بين ٩ و١٢ مليار دولار سنوياً.

وأشارت رئيس قوة مكافحة تهريب البشر (هيجلا كونراد) أن هذه الأرقام استندت إلى تقارير استخباراتية أمريكية.

من جانبها قالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (ماري روبنسون) في مؤتمر صحفي أنه طبقاً لأرقام منظمة الهجرة العالمية لسنة ١٩٩٧م؛ فإن نحو ١٧٥ ألف امرأة قديم الاتجار بهن عبر البلقان، واستقدمن من



دول حديثة الاستقلال في آسيا الوسطى إلى دول الاتحاد الأوروبي ، فيما تفيد إحصائيات المنظمة الحديثة إلى أن هذا الرقم انخفض إلى ١٢٠ ألف امرأة وطفل سنوياً .

وأوضحت أن مائة ألف امرأة من ألبانيا وحدها وقعن فريسة لهذه التجارة خلال العقد الماضي ، وأن ٩٠ ٪ من النساء الأجنبية اللاتي يمارسن نشاطاً مبتدلاً هن ضحايا لتلك التجارة .

من جهته دعا مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السفير (جيرارد ستودمان) إلى اتخاذ خطوات قانونية أكثر فاعلية ضد المتواطئين من موظفي حلف شمال الأطلسي (ناتو) ، أو مسؤولين آخرين ، في عمليات الاتجار بالنساء . ووصف (ستودمان) عمليات الاتجار بالنساء والأطفال بأنها شكل من أشكال الرق .

وتخشى الفتيات الأسيرات اللاتي يوقع بهن «قوادون» متخصصون ؛ من انتقام المافيا - في حال قيامهن بإخبار الأجهزة الأمنية - من أسرهن . ويتراوح الانتقام - كما جاء على لسان بعض الفتيات الألبانيات اللاتي حررتهن الشرطة مؤخراً من وكر للدعارة في (أنتربن) - بين إلقاء ماء النار على الوجه والقتل .

كانت تجارة الرقيق الأبيض قد نشطت في دول البلقان في السنوات الأخيرة ؛ حيث استغلت المافيا المحلية حالة عدم الاستقرار التي عاشتها المنطقة ، وانهباء المستوى المعيشي للسكان ؛ للتغريب بعدد كبير من الفتيات - من بينهن مسلمات - وجلبهن خدعة إلى مواقع الرذيلة ؛ حيث تُجبر الفتيات في حال أسرهن إلى العمل في مجال الدعارة لسنوات دون مقابل ؛ ويستحوذ القوادون الذين يشتغلون لحساب عصابات المافيا على دخلهن ؛ بحجة سداد الدين الذي عليهن ، وهو في الغالب دين وهمي يُزعم كمقابل لمصاريف النقل ، واستخراج وثائق السفر .

وحين يطرح هذا الأمر لا بد أن نلفت فيه الانتباه إلى أمور :

أولها : إن أكثر من مائة ألف ألبانية هو رقم مهول مقارنة بعدد سكان ألبانيا ، ومقارنة بعدد هؤلاء النسوة اللاتي اختطفن في الأعم الأغلب ، أو جئن بإرادتهن (وعلى أي حال فهن نسوة مسلمات أُجبرن أو تذرعن بالفقر للوقوع في الرذيلة ، ولا يُعذرُ جهلهن المسلمين من أن يدفعوا عن أمة الإسلام هذا العار بالمال أو بغيره ، فهذا الرقم الكبير يشي بأحد أمرين وهما : إما أن المسلمات مستهدفات لذواتهن في ظل مؤامرة جد خسيصة ؛ وهذا ما نرجحه لشواهد كثيرة . وإما أنهن مستهدفات لهواننا نحن ، وسهولة الإيقاع بهن من مجرمي المافيا الذين - ربما - لا يعينهم سوى رخص ثمن المسلمة الفقيرة الجائعة في سوق الرذيلة) .

وثانيها : إن هذا الأمر لم يأت عفويًا ، فهو قد جاء بتواطؤ من موظفي الأمم المتحدة وحلف الأطلسي واعترفت به كلتا الجهتين .

وثالثها : أن الإعلام في العالم كله لا يريد أن يسלט الضوء على ديانة المختطفات أو الداعرات الفقيرات ، ولا يخفي أن صناعة كل من الجنس والإعلام يسيطر عليها اليهود .



وأخيراً؛ فإن من تمام المؤامرة ألا يصل لبعض بلداننا العربية التي تجرد (تجارة) الجنس فيها رواجاً (كدولة تونس، والمملكة المغربية، وإمارة دبي) ما (يُنغص) مسامعهم من وصول أي من داعرات البلقان إليه؛ ما يشي بأن هناك من يتعمد عدم ذهاب المسلمات إلى البلاد العربية؛ ولئلا تُسلط عليهن الأضواء، أو لأنهن بالفعل مختطفات لا يستطعن مبارحة أوروبا.

٤ - بيع المسلمين كقطع غيار بشرية في أوروبا: تقول صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في عددها الصادر ٢٠٠٢/٩/١٣م بأن الأوروبيين الراغبين في شراء حاجياتهم من الأعضاء البشرية بدؤوا يتحولون إلى دول البلقان، بدلاً من جنوب شرقي آسيا وعدد من الدول الأخرى، وذلك بعد تجارب مريرة مخففة عرضت للكثير منهم؛ حيث رفضت أجسامهم الأعضاء البشرية التي تم شراؤها من البلدان الفقيرة في آسيا، ومن بينها الهند والفلبين. ويقول الأوروبيون إن هناك عدة ميزات تجعلهم يفضلون الأعضاء البشرية لسكان دول البلقان على غيرها؛ منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو نفسي وصحي، حيث تكلف رحلة البحث عن أعضاء بشرية في الدول الآسيوية ما بين ٥٠ و ١٠٠ ألف يورو، بينما تنزل تلك النسبة إلى ١٠٪ فقط أحياناً في دول البلقان. كما أن الأوروبيين يشعرون بأن سكان البلقان وأوروبا الشرقية أقرب إليهم من حيث الشكل واللون، وهو ما يوفر راحة نفسية للأوروبي الغربي. ويشير الأوروبيون الذين يأتون إلى البلقان -وبالأخص لبوسنة (لماذا البوسنة خاصة هل لظاهرة أجساد المسلمين البوشناق؟) - لشراء أعضاء بشرية - غالباً ما تكون الكلى - إلى أن أجسام الأوروبيين تقبل أعضاء سكان أوروبا الشرقية والبلقان أكثر من قبولها أعضاء من سكان دول آسيوية. وقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أهل البلقان - ولا سيما سكان البوسنة وألبانيا - في دفع الكثير من الأشخاص لعرض أعضائهم للبيع وهم على قيد الحياة أو بعد الموت. ولا يزيد سعر العضو الواحد عن خمسة آلاف يورو. (رخيصة هي بالطبع أجساد المسلمين، ولعل أهم ما لم يقله التقرير أن بعضاً من هذه الأعضاء أخذت من أجساد المسلمين عنوة من دون أن تدفعهم الفاقة إلى بيعها).

٥ - الأوضاع الاقتصادية المتدهورة: في دول البلقان عموماً هناك خلل اقتصادي عام، لكنه يفرق ما بين مسلم و «نصراني» من حيث شدته، فمعلوم أن أكثر دول أوروبا فقراً هي ألبانيا، وعندما منح صندوق النقد الدولي ألبانيا لقب (أفضل طالب في الصف) لتنفيذها لسياسته؛ سرعان ما تحركت الاضطرابات في أحشائها في عام ١٩٩٧م حين انقلب هرم المافيا الاقتصادي، وبدأت الدولة الثانية في العالم في إنتاج النحاس مسيرتها التخلفيّة إلى الوراء. وما يقال عن ألبانيا يقال عن البوسنة والهرسك التي تعاني من آثار الحرب؛ كتدمير البنية التحتية، وكثرة المعوقين؛ بالإضافة إلى مشكلة ندرة المياه المزمته، ويقال كذلك عن كوسوفا التي تتمتع بأرض سهلة شاسعة، وموارد معدنية وزراعية غير مستغلة؛ بسبب الاضطهاد الصربي المستمر، ويقال أيضاً عن ألبان مقدونيا وأترك اليونان والسنجقيين في صربيا؛ فالجميع واقعون في التهميش الذي يمارسه «النصارى» ضدهم.



## أوروبا والبلقان

تظل منطقة البلقان مثل «المختبر» الذي قد تحدد «تفاعلاته» مستقبل الأمن في أوروبا، وربما في العالم . . ، هذا، وينبغي ألا يغيب عن الذهن بأن هذه المنطقة كانت قد شهدت أول الأعمال الحربية خلال الحربين الكونيتين الأولى والثانية، فكثير من شواهد بدايات القرن الماضي تذهب في الاتجاه نفسه؛ لتؤكد أن منطقة البلقان هي مثل «المرجل المضغوط» الذي يمكن أن ينفجر في أي لحظة . . وتمثل الأطماع الخارجية - مثل تلك التي راودت ذهن (هتلر) أو (ستالين) - أحد مصادر التهديد بالانفجار من الخارج . كما كانت بريطانيا لفترة من الزمن هي التي تتطلع إلى السيطرة على منطقة البلقان .

وإذا كانت منطقة البلقان قد شكلت تاريخياً منطقة حدودية بين الغرب والشرق والإمبراطوريات التي مثلتهما؛ فإن البلقان الحديث يتميز بالأحرى بولاء وانتماء غربيين؛ خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى .

وكم كان جيداً بالنسبة إلى أوروبا أن تشترك جميعها - وإن كان بقيادة أمريكية - في عملية ذات أهمية كبيرة بالنسبة إليها وإلى حلف الأطلسي نفسه الذي يمثلها عسكرياً؛ إذ مثلت العمل العسكري الأول الذي تقوم به قواته بالدخول في عمل عسكري حقيقي منذ تأسيس الحلف قبل حوالي نصف قرن من الزمن، وتحديداً في عام ١٩٤٩م؛ حيث كان الهدف الأساسي من تأسيسه هو الوقوف في وجه أي عدو محتمل . وبالطبع كانت الأنظار آنذاك تتجه نحو الاتحاد السوفييتي السابق على أنه مصدر تهديد، أو بالأصح (مصدر التهديد الرئيس) .

وكان أحد أهداف الحلف هو العمل من أجل تجنيب أوروبا خوض أي حرب، وبينما كانت تدور حرب (أطلسية) مسرحها أوروبا نفسها؛ لم توجه القوات الأطلسية نيرانها أبداً ضد (كتائب الإمبراطورية السوفييتية) التي لم تكن تُخفي أطماعها التوسعية، وإنما وجهتها إلى الصرب من أجل إخضاعهم من جهة، ومن جهة أخرى للحيلولة دون تمكّن المسلمين من نيل حقوقهم المهذرة في حكم أنفسهم بأنفسهم، فلقد عمل الحلف ومن ورائه الاتحاد الأوروبي على إضعاف شوكة كل من المسلمين والسلاف والمقدونيين، أو بصورة أكثر وضوحاً منع كل من:

- المسلمين من إقامة دولة البوسنة والهرسك بأغليبيتهم شبه المطلقة فيها، وإقامة (ألبانيا الكبرى) أو حتى الصغرى في أي من كوسوفا وشمال مقدونيا .

- الصرب من إقامة (صربيا الكبرى) من قومية السلاف ذات الارتباط الروسي، على الرغم من ادعاء الصرب أنهم أصل أوروبا الأساسي .





- منع المقدونيين من إقامة مقدونيا الكبرى .

ولعل من أهم أهداف أوروبا في إبقاء الحالة البلقانية على هذه الوتيرة هو :

١ - منع اندلاع المزيد من الحروب في البلقان لضمان استقرار أوروبا ، فأوروبا تعلم تشابك الوضع في البلقان داخلياً وخارجياً ، وأن أي صراع في البلقان سيثير مزيداً من الغبار الحربي الذي قد يصل إلى مناطق شاسعة من أوروبا ، ويستدعي العديد من التحالفات بين الدول الأوروبية داخل البلقان وخارجه . فعلى سبيل المثال سيؤدي أي صراع إلى تحالف سريع بين :

● المجر وكرواتيا : لأن الأولى تريد توفير الحماية للأعراق المجرية في صربيا فتدعم كرواتيا ضدها .

● ألبانيا والصرب : لموازنة المجر ستتحالف ألبانيا مع الصرب !

● ألبانيا وكوسوفا : لحماية الألبانية في كوسوفا ستتحالف معها .

● ألبانيا وألبان مقدونيا : تجد ألبانيا نفسها مدفوعة لدعمهم .

● ألبانيا وحلف الأطلسي : تجد ألبانيا نفسها في وضع حرج ؛ حيث تستضيف قوات أطلسية على أرضها لا تستطيع مخالفتها بدعم المسلمين الألبان .

● اليونان و صربيا : تدعم اليونان صربيا ضد دولة مقدونية ، فمعلوم أن لدى اليونان إقليماً بهذا الاسم ؛ يريد بعض الناشطين فيه الانضمام إلى مقدونيا مكوّنين دولة «مقدونيا الكبرى» ، وضد الألبان لأسباب دينية مذهبية .

● بلغاريا ومقدونيا : تدعم مقدونيا ضد اليونان .

● روسيا والصرب : تدعم روسيا الصرب لاتفاقهما في العرق والمذهب الديني ، ولأغراض استراتيجية .

● تركيا والبوسنة والألبان : حيث تدعم تركيا البوسنة والألبان لأسباب تاريخية ، وعرقية ، واستراتيجية .

● ألمانيا وكرواتيا وسلوفينيا : تدعمهما ألمانيا لأسباب مذهبية ، واستراتيجية ، واقتصادية .

● إيطاليا وكرواتيا : تدعم إيطاليا كرواتيا لأسباب مذهبية .

٢ - منع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل السافر في أوروبا : فلا شك أن الاضطرابات المتوالية في البلقان تعطي ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل أكثر وأكثر في الشؤون الداخلية للدول الأوروبية ، وهو ما يُقابل بترحيب أمريكي .

٣ - منع المسلمين من تشكيل كيان مستقل في أوروبا : أوروبا لا تريد أن تنسى الحقبة العثمانية التي استمرت خمسة قرون ، كان للمسلمين فيها الكلمة الأولى في أوروبا ، ولذا فهي تعمل على منع تكثّل المسلمين

## المشكلات الأساسية التي يعاني منها المسلمون في البلقان



داخل دولة واحدة في البلقان تحسباً لما تتخوفه من عودة عصور (الفتوحات الإسلامية)، كما تعمل على عدم تواصل المسلمين في أوروبا بعضهم مع بعض، فالنمساويون ثمانية ملايين مسلم - على الأقل - في البلقان ثمة أربعة ملايين مسلم في فرنسا، ونصفهم في ألمانيا، وربعمهم في بريطانيا؛ ومئات الآلاف في باقي الدول (تقدر بعض المصادر عدد المسلمين في أوروبا بنحو ٢٢ مليون مسلم باستثناء تركيا)، علاوة على نحو خمسين مليون مسلم في تركيا (مع استثناء العلويين في تركيا). ولهذا فغير خافٍ أن أوروبا تحاول تفريغ المسلمين الأوروبيين من عقيدتهم، وتذويب هويتهم، وفي البلقان الذي يقع على خط التماس بين الإمبراطورية الرومانية والمسلمين بصفة خاصة.



## الاستراتيجية الأمريكية في البلقان

الاستراتيجية الأمريكية في البلقان وغيرها عادة ما تستند إلى ثوابت معينة، ومتغيرات تخضع لما تتمخض عنه الأحداث هنا أو هناك، وإلى ما يطرأ على الولايات المتحدة نفسها.

وفي حالة البلقان تظل الثوابت التي تحكم الاستراتيجية الأمريكية تتلخص فيما يأتي:

١ - منع قيام دولة إسلامية في البلقان: تعتمد الاستراتيجية الأمريكية في البلقان على منع قيام أي دولة إسلامية فيه، فهي قد عمدت إلى التدخل العلني في البوسنة والهرسك عبر اتفاقية دايتون (١٤/١٢/١٩٩٥م) (للسلام) التي رعتها الولايات المتحدة بولاية (أوهايو)؛ لسرقة انتصار المسلمين الذي كان متوقفاً حينما كانت الدائرة تدور لهم في البوسنة والهرسك، ومن ثم كان تحقيقهم لدولة للمسلمين فيها وضعهم اللائق أمراً منتظراً، فجاءت الولايات المتحدة لتستبق الأحداث، وتستخدم نفوذها الطاغوي في حمل المسلمين على قبول الحل الذي تفرضه الولايات المتحدة نفسها. وعمدت كذلك إلى التدخل منعاً لتسلسل الأحداث في كل من كوسوفا ومقدونيا أن يسير باتجاه استقلال كيانات المسلمين فيهما، ويذكر أن الزيارة التي قام بها الرئيس الأميركي جورج بوش إلى كوسوفو في ٢٤/٧/٢٠٠١م؛ بحجة تفقد الوحدات الأميركية المتمركزة في هذا الإقليم؛ كان - كما أكدت مصادر مقربة من جيش تحرير كوسوفا - من أهم أهدافها تقليص هذا الجيش، فقد صدرت تعليمات من قبل بوش نفسه بإقالة ٨ من كبار جنرالات أركان جيش التحرير وأعضاء هيئته، إلى جانب القائمة التي تضم حوالي ٣٠ جنراً ممنوعين من دخول الولايات المتحدة.

٢ - تفكيك عرى المشروع القومي السلافي الذي كان سائداً في يوغسلافيا: وتتمثل هذه النقطة بتفتيت جمهورية يوغسلافيا الفيدرالية (التي يعني اسمها سلافيا الجنوبية) كأساس لفك عرى المشروع القومي الصربي والسلافي الذي شكلته يوغسلافيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

٣ - تنمية النفوذ الأمريكي في البلقان: في الواقع تنتهج الولايات المتحدة سياسة محددة وطموحة تهدف إلى دعم النفوذ الأميركي في المنطقة، والتركيز على الدور الأمني، وتحميل الدول الأوروبية مسؤولية حل المشكلات العرقية، وتمويل الاستقرار في المنطقة؛ لكي تتجنب واشنطن نفسها التكلفة الباهظة لوجود قواتها هناك، كما أنها تحافظ عليهم من الأخطار المحدقة بهم.

وكانت الولايات المتحدة عقدت خمس قمم إقليمية لدول البلقان بعد انتهاء الحرب الباردة، دعت إليها دول المنطقة جميعاً، وهدفها في ذلك إعداد تصور جديد للبلقان يتم فيه تقاسم النفوذ بينها وبين موسكو، إلا أن محاولة بلدان أوروبا الغربية التفاهم مع موسكو، ومن وراء ظهر واشنطن، أوقع المنطقة في دوامة النزاع مع



نجاح حلف الأطلسي في تدمير النظام اليوغسلافي واقتلعه من جذوره؛ كمدخل لبناء كيان إقليمي أكثر قدرة على الاندماج مع دول حلف الأطلسي غرباً وجنوباً وشمالاً.

وقد قامت استراتيجية حلف الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل العسكري المباشر في البلقان بعد أن وجدت الأبواب مشرعة لذلك.

يقول الدكتور سامي الدلال أمين عام مركز الركن الاستراتيجي: إن حرب كوسوفا هي حرب قد أُعدَّ لها جيداً، وخطط لها بإحكام، ومما يؤكد هذه الحقيقة الساطعة ما أعلن عنه بعض رجال الاستخبارات الروسية من أن حلف الأطلسي قد أُعدَّ منذ سنوات خطة لغزو البلقان، وأن موسكو كانت على علم بتفاصيلها، وأن قوات (الناو) قد أجرت مناورات في جنوب أوروبا عام ١٩٩٠م تحت رمز (displaydetermination)، (ديسبلاي ديتيرمينيشن)؛ هدفها التدريب على خطة الغزو؛ انطلاقاً من إيطاليا (لكنها عدلت قليلاً في ضوء الأحداث الحالية)، واعتمدت المناورات على افتراض حدوث (كارثة إنسانية) يتعين بموجبها تقديم المساعدة إلى ضحاياها (وقد حصلت هذه الكارثة بالفعل في إقليم كوسوفا المسلم)، وعلى هذا الأساس؛ فإن رئيس الاستخبارات الخارجية الروسية في يوغسلافيا بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧م (فلاديمير زايتسيف) قد أكد أن حلف الأطلسي يستعد لعملية برية واسعة النطاق، ويشير زايتسيف إلى أن الاستخبارات الروسية قد حصلت في يناير عام ١٩٩٤م على وثيقة تُميط اللثام عن خطط (الناو) في يوغسلافيا، ويقول: (وضعت الولايات المتحدة سيناريو لاستغلال الصراع العرقي داخل يوغسلافيا، وهيأت الظروف لنقل القوات الأمريكية من ألمانيا إلى البلقان)، ويقول: (إن أحداث كرواتيا والبوسنة جاءت متطابقة مع هذا السيناريو؛ إذ دخلت فرقة مدرعة أمريكية إلى البوسنة وفق اتفاقية دايتون لستة أشهر فقط، لكن مرت ثلاث سنوات من دون أن تغادر القوات الأمريكية تلك المنطقة، بل أنشأت قاعدة جوية في توزلا، ووقعت اتفاقية مع سرايفو تنص على مرابطة القوات الأمريكية لمدة ٢٥ عاماً)، وحسب ما ذكره زايتسيف؛ فإن كوسوفا موقع مثالي لإقامة القواعد العسكرية من الناحية الطبيعية؛ لأن الإقليم عبارة عن سهل، وسينتج من ذلك أن الولايات المتحدة لا تريد كثافة سكانية في هذا الإقليم، وأن مصلحة واشنطن ترحيل الألبان من كوسوفا على أيدي الصرب؛ لأن قوات ميلوسوفيتش والسكان الصرب سيتركون كوسوفا عاجلاً أم آجلاً، فيصبح الإقليم بأسره قاعدة عسكرية، وبنجاح المخطط؛ فإن القوات الأمريكية المرابطة في البلقان ستتمكن من إخضاع خط الإمدادات في البحر الأسود، ومنطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، وفي آسيا الوسطى لرقابتها، ثم يرسم زايتسيف خريطة للوضع في المنطقة بعد انتهاء عمليات (الناو)، فيشير إلى أن الصرب سيتركون كوسوفا، وستعمل واشنطن على إسقاط نظام ميلوسوفيتش توطئة لتنصيب نظام موال للغرب، ثم يعقب ذلك سيطرة (الناو) الكاملة على جنوب شرقي أوروبا، وتجريد روسيا من مواقعها التاريخية في يوغسلافيا والبلدان المجاورة.

ويتوقع زايتسيف أن يؤدي نجاح عمليات (الناو) في البلقان إلى تسريع عجلة تفكيك معاهدة الأمن



الجماعي بين روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، فهذه الدول ستعجب بدور الأطلسي الفعال، وستطالب بإزاحة القوات الروسية من أراضيها لتحل محلها قوات الناتو، ولذلك؛ فإنه من تداعيات حرب البلقان اندلاع الحركات الانفصالية في روسيا، خصوصاً في شمال القوقاز وحوض الفولغا، والمناطق الشمالية، والشرق الأقصى<sup>(١)</sup>.

وتبقى متغيرات اعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها البلقانية نتاجاً لما طرأ على الولايات المتحدة نفسها، والمنطقة البلقانية من أحداث؛ من بينها هجمات ١١ سبتمبر الصاعقة، وزيادة انكفاء روسيا على نفسها بعد إخفاقها في إنهاء القضية الشيشانية، والتي أمست مصدر استنزاف متصل للجيش الروسي والاقتصاد الروسي بصفة عامة، وما استجد على الإدارة الأمريكية من وصول مجموعة (عسكرية) راديكالية -معظمها ممن ينتمون إلى تيار اليمين (النصراني) الموالي للكيان الصهيوني - إلى سدة صناعة القرار في واشنطن.

وقد تكون هجمات ١١ سبتمبر قد غيرت من استراتيجية الولايات المتحدة في البلقان؛ استناداً إلى رؤية استراتيجية أمريكية جديدة واكبت هجمات سبتمبر - وإن لم تصنعها هذه الهجمات -؛ فقد نفضت هذه الهجمات الغبار عن استراتيجية أمريكية وليدة تتمحور حول نظرية (التحرك الاستباقي) أو «Preemptive Action».

فقد ولّت نظرية الاحتواء والردع الأمريكية «Containment & Deterrence» التي سادت حقبة الحرب الباردة، وتعاملت بها الولايات المتحدة مع النزاعات والأزمات الإقليمية، مثل الحرب الكورية عام ١٩٥٣م، وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦١م، وحرب فيتنام في السبعينيات، واحتلال الكويت عام ١٩٩٠م، وحرب كوسوفا عام ١٩٩٩م؛ لتحل محلها نظرية استراتيجية أمريكية جديدة ولدتها أحداث ١١ سبتمبر، وهي نظرية (التحرك الاستباقي أو الوقائي) «Preemptive Action».

وقد كانت الاستراتيجية الأميركية للأمن القومي طوال الحرب الباردة سهلة الفهم صعبة التنفيذ، فهي قائمة على احتواء التوسع السوفيتي، وبناء ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية لردع الاتحاد السوفيتي عن استخدام القوة العسكرية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها.

وتركزت السياسة الأميركية الجديدة على التواء مع انهيار الشيوعية في روسيا وأوروبا، ولكن الفترة الانتقالية انتهت، وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى استراتيجية جديدة.

فلم تعد ثمة تهديدات كبيرة تواجه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وإن كان ثمة تهديدات من الدرجة الثانية والثالثة من دول مثل العراق - قبل ضربه -، وإيران، وكوريا الشمالية، والأوضاع في البلقان، والصومال ورواندا، وهي أخطار قليلة الأهمية لا تهدد وجود الولايات المتحدة لكنها تشغلها.

(١) انظر: صحيفة الرأي العام، عدد ١١٦٢١، بتاريخ ١٦/٤/١٩٩٩م.



ولذلك فإن ما يشغل التفكير الاستراتيجي الأميركي هو محاولة الإجابة عن سؤال مثل: كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تطيل فترة السلام والنفوذ التي تتمتع بها منذ أوائل التسعينيات؟ وما هي سمات المرحلة القادمة؟

إن الاستراتيجية القادمة قائمة على الوقاية، وتركز على الأخطار التي إذا أسيء إدارتها يمكن أن تتحول إلى أخطار كبيرة تهدد الوجود الأميركي، وهذه المخاطر ليست في الوقت الحاضر تهديدات ينبغي دحرها أو ردعها، وإنما هي مخاطر يمكن منعها والوقاية منها.

ومن بين هذه المخاطر التي يمكن أن تتحول إلى تهديدات: مسألة البلقان والوجود الإسلامي والسلافي فيها، ولذا فقد أولت الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة البلقان شيئاً من اهتماماتها، وخصوصاً بعد أن ازدادت روسيا ضعفاً، وتمكن اليهود من بسط سيطرتهم على الإدارة الأمريكية ومراكزها التنظيرية الاستراتيجية، ومن مصلحة اليهود - كما هو معلوم - إذكاء روح العداء بين (النصارى الكاثوليك والأرثوذكس) في أوروبا بعد أن سيطروا على (نصارى البروتستانت)، فيقع الحرب بينهم يُفرح اليهود؛ لأن في ذلك تشتيتاً لقوة هاتين الفئتين، وبعثرة لاجتماعهم على يد واحدة، وحين يأتي ترتيب الأوضاع من جديد؛ فإنما يأتي من عند النظام اليميني الموالي لهم في واشنطن.

على أي حال؛ فإن المتغيرات الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية في البلقان هي بالأهم:

١ - دعم الكيانات الجديدة في المنطقة سياسياً واقتصادياً؛ لفتح سوق جديدة للمنتجات الأمريكية.

٢ - توجيه ضربات قاصمة للوجود (الجهادي) في البلقان؛ عن طريق تصفية وجود المتطوعين غير البلقانيين في المنطقة، ففي (٥ / ١١ / ٢٠٠١م) أوردت صحيفة البيان الإماراتية، نقلاً عن مصادر أمنية أوروبية - تحذيراً بأن منطقة البلقان ستشهد حملة أمريكية عسكرية، وعمليات كاملة على غرار الحملة ضد أفغانستان؛ تستهدف ما يعرفون بـ (البلقان العرب)؛ أي العناصر المسلمة والعربية التي قاتلت إلى جوار ألبان كوسوفا ومسلمي البوسنة والهرسك. وأشارت إلى أن هذه البلدان تسعى إلى ترسيخ وضع مستقر في هذه المنطقة التي أنهكتها الحروب الأهلية منذ سنوات، وقد يفتح الدعم الذي يُقدّمه أسامة بن لادن إلى دُعاة قيام ألبانيا الكبرى - الباب أمام سلسلة من الحروب التي لا تنتهي، ويؤدي إلى تورط دول في البلقان التي حرصت حتى الآن - بصعوبة - على البقاء خارج دائرة الصراع، بالإضافة إلى احتمال جرّ دول أوروبية شرقية وغربية مجاورة إلى أتون النزاع، فضلاً عن المشكلات الأمنية المرتبطة بعبور هؤلاء (الأفغان العرب) من المحطة الألبانية والبوسنية في الطريق إلى الغرب، وما ترتب على هذا العبور من سُمعة سيئة لدول البلقان تسعى الآن إلى دفعها بكل وسيلة؛ حتى لا تتحول بلادهم إلى هدف لقوات التحالف الدولي كما هو الحال في أفغانستان الآن، وخاصة أن هذا التحالف سبق أن ساندهم في معركتهم، كما أسلفنا من قبل - على حد قول الصحيفة -.



وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية أكثر جرأة على التحرك في البلقان تحت طائلة دعوى تخليص البلقان من «الإرهاب» الذي أضحى بعد ١١ سبتمبر وتراً يمكن الضرب عليه .

٣- الحد من الأحزاب والتنظيمات القومية التي تعارض التوجه الأميركي ، فعلى الرغم من كون الأنظمة الحاكمة في المنطقة وصلت إلى السلطة عن طريق صناديق الاقتراع؛ فإنها لم تتمكن من تحقيق ذلك لولا الدعم الأميركي لها؛ كما حدث بالنسبة لصربيا .



## محاولة الاستفادة من الواقع المعاصر لمسلمي البلقان

تقدر وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA عدد المسلمين في العالم بنحو بليون نسمة، فيما تقدر عدد سكان العالم بنحو ٦,٥ بلايين نسمة. وحيث ظلت الإحصاءات الدولية تقدر عدد المسلمين في العالم بما يتردد بين بليون، و ١,٤٥٠ بليون نسمة؛ استناداً إلى إحصاءات رسمية إقليمية وحكومية، فيصبح من التفاضلي غير المحمود إغفال حقيقة التقليل المتعمد لأعداد المسلمين في الدول التي تضم أقليات أو أغليات مسلمة إلى جوار بعض الملل والنحل المختلفة؛ من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية والإقليمية والحكومية.

ونحن هنا في صلب موضوعنا (المسلمون في البلقان) لا نبارحه إذا ما تعرضنا لأمثلة مشابهة للحالة البلقانية، فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن معظم المسلمين يعرفون أن للإسلام والمسلمين وجوداً - ربما كثيفاً - في العديد من دول العالم الشيوعية وغير الشيوعية.

ولقد تواترت الأنباء من هنا وهناك تؤكد - بما لا يدع مجالاً للريبة - أن ثمة تعميماً متعمداً من قبل معظم الدول - التي لا يحظى المسلمون فيها بالتمثيل الكافي لوجودهم في مؤسسات الدولة - لكل ما من شأنه أن يغذي طموحات الأغليات أو الأقليات المسلمة لديها، ومن بين أهم ما يغذي تلك الطموحات (الاستقلالية) لدى المسلمين: معرفة حجم تكتلهم؛ ومعرفة إخوانهم المسلمين في العالم لأوضاعهم، وهو ما يؤثر - بلا شك - على ذبوع قضيتهم، وتبني آخرين لها، وتقديم يد العون لهذه الكتلة الإسلامية في هذا البلد أو ذاك. علاوة على أن كشف النقاب عن عدد المسلمين الحقيقي في أي دولة تتبع نظاماً ديمقراطياً أو تتدثر به يلقي بتبعة محلية ودولية على نظام تلك الدولة يدفعها إلى (تحرير إيسار) الهيئات التمثيلية للمسلمين، ومن ثم انطلاقها لنيل حقوقها المهضومة؛ لذا فمن البديهي أن تحرص تلك الدول ابتداءً على ألا تعترف بأعداد المسلمين الحقيقية لديها، وطبيعي أن تتواطأ معها المؤسسات الدولية التي يسيطر عليها اليهود و(النصارى). وعدم الاعتراف هذا يفسر لنا بظرفه الخفي التفاوت الكبير بين الإحصاءات المختلفة لعدد المسلمين ونسبتهم في العالم، والذي يبدو مرده إلى كون هذه الإحصاءات ما هي إلا جمع لفُسيفساء الجاليات والأغليات والأقليات المسلمة في كل دولة (مغالطة) أو غير (مغالطة) حول العالم.

ولشكوكنا هذه منطقتها إذا ما أطلقنا هذه التساؤلات: هل عدد المسلمين في الهند حقيقة هو ما تنص عليه الإحصاءات الرسمية الهندية؟ وهل الأمر كذلك بالنسبة إلى الدول الإفريقية التي كان الإسلام دينها الأول، وحاكمها لقرون من الزمان؟ وبالنسبة إلى الصين، وتحديدًا في إقليم تركستان؟ وبالنسبة إلى إندونيسيا وماليزيا...؟ وبالنسبة إلى الكومنولث الروسي، ودول أوروبا الشرقية التي كانت في السابق خاضعة للاتحاد السوفيتي، لا سيما بلغاريا والاتحاد اليوغسلافي؟





وهذا التساؤل الأخير يقودنا إلى التشكيك في نسبة المسلمين المُعلَّنة في دول البلقان بِرُمَّتِهَا، فتجارب السابق في كل الدول الآنفه الذكر تُثبِت أنها كانت مجحفة بحق حجم المسلمين، وغير بعيد بالمرّة أن يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى البلقان، وخاصة أن الأحداث في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفا ومقدونيا قد كشفت عن كثير من الحقائق بهذا الصدد، فكيان الصرب في البوسنة حاول دوماً تأكيد أن المسلمين لا يمثلون أكثرية في البوسنة والهرسك، والصرب حاولوا أيضاً أن يقللوا من نسبة المسلمين في كوسوفا من دون أن يتجرؤوا على نعت المسلمين في الإقليم بالأقلية، ومقدونيا تواصل إصرارها على محدودية أعداد المسلمين الألبان لديها؛ في مقابل إصرار إسلامي على أنهم يمثلون أكثرية سكان مقدونيا.

وسيكون مفيداً أن أذكر أن معظم إحصاءات الغرب (النصراني) تقترب من هذه النسب الآتية، والتي لا يوافقهم عليها المسلمون:

\* نسبة المسلمين في البوسنة والهرسك ٤٦٪.

\* نسبة المسلمين في ألبانيا ٩٠٪.

\* نسبة المسلمين في مقدونيا ٣٣٪.

\* نسبة المسلمين في بلغاريا ١٣٪.

وهناك أقلية كذلك في اليونان التي يعدّها بعض الباحثين جزءاً من البلقان، ومعلوم أن المسلمين يؤكّدون أنهم يمثلون الأكثرية في مقدونيا.

هذا الأمر يحثنا على أن نقول أولاً: إن أول درجات رد الاعتبار، وارتقاء المنزلة التي كان المسلمون في البلقان عليها أيام الحكم الإسلامي العثماني: هو إعادة المسلمين هناك إلى حجمهم الحقيقي كماً وكيفاً أمام ذواتهم، وأمام العالم الإسلامي، وأمام أوروبا والعالم، فإذا كانت أوروبا تتدثر باحترام حقوق الإنسان، وتُسيّر أنظمة حكمها وفق النظام الديمقراطي؛ فلا بد من دفع أوروبا إلى الاعتراف بديموجرافية البلقان الحقيقية، ومن ثم حشرها في زاوية التناقض المبدئي بين ديمقراطيتها وعصبيتها (النصرانية).

وإذ يُظهر الأوروبيون تردداً في نظرتهم للمسلمين في البلقان بين أن يكونوا (طابوراً خامساً) للمسلمين في قلب أوروبا، حاضنين لفرخ (الإرهاب الأصولي الإسلامي) داخل أوروبا (النصرانية)، وامتداداً للحركات الإسلامية التركية في الشرق الأوروبي، وبين أن يكونوا (مواطنين أوروبيين) لا بد أن يتمتعوا بما يتمتع به المواطنون الأوروبيون من احترام لحقوق الإنسان، وأن يتم تَفْعِيل مؤسساتهم الديمقراطية لتتسق مع الديمقراطية الأوروبية التي نجحت في جمع شتات الدول الأوروبية في منظومة الاتحاد الأوروبي، ومؤكّد أن خلو أوروبا من المشكلات الدينية والإثنية يعزز من قوتها أمام القوى الأخرى؛ سواء كانت هذه القوى هي الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو الهند أو روسيا (التي تظل عدواً تاريخياً لأوروبا على الرغم من انتمائها إليها جغرافياً)،



إذ يُظهِر الأوروبيون ذلك، إلا أنهم في الأخير يختارون النظرة الأولى التي تتفق وقول الله - عز وجل -: ﴿ وَكَانَ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مَلَّتَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ويؤكد هذا تصريح رئيس بلقاني حين قال: (نحن لا نريد طالبان أخرى في منطقتنا)، والعديد من التصريحات المناظرة والمواقف الداعمة لتصفية الوجود الإسلامي في البلقان، أو على الأقل منعه من إقامة (دولة إسلامية أوروبية).

وكل هذا يعني أن على المسلمين في البلقان بادئ ذي بدء إرغام العالم برمته وأوروبا خصوصاً على الاعتراف بحجمهم الحقيقي الذي يتجاوز كثيراً حد ثمانية مليون نسمة، والذي تدعي أوروبا أن ذلك هو التعداد الحقيقي للمسلمين هناك.

وعليهم بعد أن يتجذّر لديهم الشعور بأنهم مستهدفون من قبل أوروبا التي اجتمعت عليهم بشقيها البروتستانتية - الكاثوليكية الغربية من جهة، والأرثوذكسية الشرقية من جهة أخرى، واللذين على الرغم من خلافاتهما فإنهما مصرّان على العمل لمنع احتمال تشكيل دولة للمسلمين في البلقان، ومن ثم فليس عليهم التّعويل على مساندة أي من الدول الأوروبية لعدالة قضيتهم، وإنما التركيز على تدعيم مفردات القوة الذاتية لتكتلهم.

وقبل الاستطراد فيما يُحقّق للمسلمين ذاتهم؛ هناك حقائق ينبغي ألا نقفز عليها ونحن نحاول أن نتعرف إلى سبيل يستطيع فيه المسلمون الاستفادة من وجود سفراء لهم في قلب أوروبا.

أول هذه الحقائق: أن الإسلام قد دخل البلقان مع فتوحات العثمانيين للبلقان بدءاً من عام ١٣٥٣م، ومنذ انحسار العثمانيين من مناطق نفوذهم بعد نحو ثلاثة قرون من هذا التاريخ، ومن ثم انهيار الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤م - عمد النصارى الأوروبيون على نسف الوجود الإسلامي في البلقان، فتكررت ضد المسلمين المذابح وصور الاضطهاد المختلفة، والتي يُجسّدُها - على سبيل المثال - اختزال عدد المساجد في (بلجراد) عاصمة صربيا من ٢٧٣ مسجداً أيام الخلافة العثمانية إلى مسجد واحد؛ بحسب رئيس المشيخة الإسلامية في صربيا.

وثانيها: أن مصالح دول البلقان والدول المحيطة بها لم تزل متعارضة إلى الآن، ولذلك فإنهم تعاملوا مع المناطق التي انسحب منها العثمانيون على أنها (إرث) ينبغي تقسيمه، واختلفوا حول الأنصبة، ولا يزالون مختلفين.

وثالثها: أن تبني التحول الديمقراطي في أوروبا، سواء كان عريقاً كدول بريطانيا وفرنسا وهولندا، أم كان حديثاً كبلغاريا، وصربيا، ومقدونيا؛ لم يحل دون سعي الأوروبيين (النصارى) إلى تصفية الوجود الإسلامي في أوروبا، وخاصة مع ما يتمتع به البلقان من موقع متميز في قلب أوروبا. يشهد على ذلك نعت (خافيير سولانا) مفوض الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي - مقاتلي جيش تحرير ألبان مقدونيا بأنهم (إرهابيون)، وحثه



حكومة مقدونيا على ألا تتفاوض مع من أسماهم بالإرهابيين، وصمّت أوروبا برُمّتها على كارثة البوسنة والهرسك، وعزّوها عن التدخل لدفع الظلم عن مسلمي البوسنة والهرسك؛ على الرغم من وقوع عشرات المجازر بحقهم؛ ما خلّف وقتها مئات الآلاف من القتلى، وأكثر من مليوني لاجئ تحت طائلة سياسة التّهجير القسري المعروفة أوروبياً باسم (التطهير العرقي)، واستنكافها عن التدخل إلا بعدما أصبح الصرب في البوسنة بحاجة إلى هذا التدخل؛ عندما بدأت دفّة المعارك تسير جهة المسلمين الذين استطاعوا بناء جيشهم في الشهور التي سبقت اتفاقية دايتون (٢١/١١/١٩٩٥م)، ومن ثم تحقيق انتصارات استراتيجية على الصرب. ويشهد على هذا أيضاً فرض أوروبا الاستسلام على جيش تحرير ألبان مقدونيا، وما فعله حلف الأطلسي بمسلمي كوسوفا حين عمل على منع انفصال كوسوفا عن صربيا عن طريق احتلالها إثر الهجمات الجوية التي قام بها الحلف على صربيا في عام ١٩٩٩م، وما استتبعه من إرسال قوات متعددة الجنسيات الأوروبية تابعة لحلف الأطلسي، وأخيراً يشهد عليه الاضطرابات الألبانية التي جرت أحداثها في عام ١٩٩٧م، وكان من أهم نتائجها تنحية الرئيس (بريشا) الذي كانت له تطلعات استقلالية وتوسعية للقومية الألبانية المسلمة لا ترضى عنها أوروبا، وشهد عهده انفتاحاً على جهات عربية إسلامية علمية وإغاثية.

ورابع هذه الحقائق: أن أوروبا حاولت أثناء فترة حكم العثمانيين، سواء أثناء قوتهم أو ضعفهم، لفظ الوجود الإسلامي من قلبها، وتصفيته من خلال مائة حملة عسكرية كاملة، وأنها ماضية في سعيها إلى اليوم؛ وخاصة أن ميزان القوى لا يميل مطلقاً إلى صالح المسلمين.

وخامس هذه الحقائق: أنه جدّ على وضع المسلمين في البلقان دخول دولة عظمى ليست أوروبية - وإن كانت تنتمي لأوروبا روحاً وتاريخاً - حلّبة الصراع منذ نحو نصف قرن؛ هي الولايات المتحدة الأمريكية، وأن نفوذ هذه الدولة أخذ في التنامي إلى الحد الذي جعلها تقصف دولة أوروبية دون أي التفتات لمجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، وأنه بموازاة هذا النفوذ المتزايد هناك نفوذ يهودي أو لنقل هناك سيطرة شبه تامة لليهود داخل الإدارة الأمريكية نفسها، ومعلوم لكل ذي عينين الرغبة الجموح لدى اليهود في استبعاد أي دور للمسلمين في أي من الأماكن التأثيرية في العالم، وبخاصة قلب أوروبا (البلقان)، ونلّف النظر هنا إلى أن أكثرية يهودية قد باتت تسيطر الآن على مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهو الجهة المنوط بها رسم سياسة لتحديد مستقبل مسلمي البلقان بما يخدم المصلحة الصهيونانية، وبما لا يثير حفيظة حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين.

هذه حقائق أوردناها أولاً لنطرح تالياً وسائل النهوض بمسلمي البلقان، وكيفية الاستفادة من الوجود الإسلامي خصوصاً في هذه المرحلة التي يمر فيها المسلمون بمنعطف بالبحر، يستدعي كل جهد لإعادة المكانة والهيبة لأتباع الحنيفية السمحاء، ومن بين الجهود المهمة جعل المسلمين في أوروبا عموماً والبلقان خصوصاً - قمينين بأن يكونوا سفراء الإسلام في أوروبا، ورقماً مهماً في معادلة التوازنات الأوروبية يصعب على الأوروبيين تجاوزه أو الالتفاف عليه، خاصة أننا نعتبرنا نوع من التفاؤل غير المفرط فيما يخص حال



المسلمين في البلقان، ونلمح من وراء عتمة المؤامرات الغربية عليهم بصيص نور، فالملاحظ أنه على الرغم من كل ما تعرض له المسلمون في البوسنة والهرسك، وكوسوفا، ومقدونيا، وألبانيا، والشمال اليوناني؛ فإن العديد من الدراسات السياسية والاستراتيجية تؤكد الآن أن البعد الإسلامي في البلقان أصبح ذا وزن أكبر في عملية صياغة التوازنات الداخلية، ومن ثم الصدى الخارجي له؛ خاصة في كوسوفا، والبوسنة، ومقدونيا.

وتبرز من بين أهم هذه الوسائل:

١- العمل على تبصير مسلمي البلقان بهويتهم الجامعة لقومياتهم المختلفة؛ الهوية الإسلامية التي لا تفرق بين بوشناقي ولا ألباني ولا تركي، ولا شك أنه قد قام (منظرون) كبار كرئيس البوسنة والهرسك السابق (علي عزت بيجوفيتش)، والمفكر (حسن كونجيك) بجهود مفضية لبعث هذه الهوية من جديد بين مسلمي البلقان، إلا أنه تظل هذه الجهود الفردية بحاجة إلى تأطيرها في شكل جماعي عن طريق منظمات وهيئات تحمل على عاتقها هذه المهمة الجليلة، ولعل من المفيد جداً لمسلمي البلقان أن يمتد إليهم حبل سري من داخل الأحزاب والتنظيمات الإسلامية التركية؛ لأنها الأقدر والأجدر من دون غيرها في العالم الإسلامي لتحمل هذه التبعية لدواعي التقارب التاريخي، والجغرافي، والسياسي، والثقافي، مع شبه جزيرة البلقان.

٢- دعم مسلمي البلقان مادياً واقتصادياً، وإذ نعترف بأن العمل الإغاثي الإسلامي قد تأثر بشكل كبير في البلقان - وغير البلقان - بعد أحداث ١١ سبتمبر، إلا أن من المؤكد أن الأبواب لم توصد بعد أمام العمل الاقتصادي الإسلامي في البلقان، والذي لا ينبغي اختزاله في العمل الإغاثي فحسب، فكما هو معلوم أن من تداعيات ١١ سبتمبر الأمريكية أن كثيراً من الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية باتت في وضع قلق، وأن هناك اتجاهاً قوياً بدأ في الظهور بين المستثمرين العرب (أبرزهم مستثمرو المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة) يسعى إلى نقل بعض الاستثمارات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبية عموماً، وبريطانيا خصوصاً (!)، ولذا فمن الأهمية بمكان إقناع عدد من هؤلاء المستثمرين بضرورة توجيه قسم من أموالهم لاستثمارها في دول البلقان بوصفها أرضاً خصبة للاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى لتقوية شوكة المسلمين المستضعفين في البلقان.

(يتحدث موقع إسلامي ألباني عن مصنع يملكه (نصارى) في ألبانيا يشترط على كل المسلمين العاملين فيه تعليق الصليب للسماح لهم بالعمل فيه، وهذا ليس إلا نموذجاً لبعض ما يتعرض له المسلمون اقتصادياً في البلقان؛ بسبب تمسكهم بدينهم).

وإذا كان البلقان لم يزل بعد مضطرباً؛ فمن الممكن أن يجري توجيه بعض الأموال العربية المهاجرة للاستثمار في تركيا لكسر احتكار يهود الدومنة لمعظم المراكز والدوائر الاقتصادية في تركيا؛ والتي تتمتع بمناخ استثماري جيد. وباستثناء جهود متواضعة من الغرفة التجارية بدبي لتنمية التعاون الاقتصادي مع جمهورية



البوسنة والهرسك؛ يبقى البلقان بعيداً عن أذهان معظم المستثمرين العرب .

٣- تبني الإسلاميين لقضاياهم في وسائل إعلامهم ومنتدياتهم؛ على الرغم من محدودية تأثير ذلك على أوضاع المسلمين في البلقان على المدى القريب، إلا أن ذلك ينبغي ألا يُصيب الإسلاميين بالإحباط؛ لأسباب عديدة؛ من بينها:

- أن الإسلاميين لم يبذلوا بعد جهودهم في هذا الصدد، ونشير هنا إلى أن تبني الإسلاميين لقضايا إسلامية معينة لم يبرح في كثير من الأحيان الجانب العاطفي إلى تبني استراتيجيات طموحة؛ تهدف إلى إحباط مخططات الإعلام اليهودي بتجهيل المسلمين بقضاياهم - كل قضاياهم -، وليس سليماً أن تحرص كل جماعة أو تيار أو حزب إسلامي هنا أو هناك على استخدام أي قضية من القضايا الإسلامية لدغدغة مشاعر المسلمين فقط، لا بد من رسم سياسات تهدف إلى تبصير المسلمين بقضاياهم، وبث الوعي بين الشعوب المسلمة بما يحدث بهم هنا وهناك، وليس في فلسطين وأفغانستان فحسب .

- أن الإسلاميين اليوم هم في موقع أفضل إعلامياً مما كانوا فيه من قبل، وعليه فيصبح لزاماً ألا يلتفتوا إلى إخفاقهم الإعلامي السابق في دعم مسلمي البلقان . وأقل ما يقال هنا أن على المواقع الإسلامية الأشهر على الويب أن تسعى إلى إصدار نسخ لها بلغات بلقانية شهيرة . ويستطيع الإسلاميون الإعلاميون في هذا الإطار طرّق أبواب الجامعة الإسلامية «السعودية»، وجامعة الأزهر الشريف «المصرية» للاستفادة من وجود دارسين بلقان يتقنون العربية لـ (بَلَقَنَت) مواقعهم، أو إطلاق مواقع بلقانية خالصة تبث فكرها الإسلامي التعليمي والتوجيهي المستنير .

- مد الجسور مع الجهات الرسمية في الدول الإسلامية، وإن كان ذلك محدود الجدوى في معظم الأحيان؛ إلا أنه يسهل عمل بعض الهيئات تحت السقف الرسمي .

- الحرص المتبادل بين المؤسسات الرسمية الإسلامية في كل من دول البلقان والمملكة العربية السعودية ومصر على تدعيم المؤسسات البلقانية الإسلامية بدعاة مستنيرين .

- البناء على (الإرث التركي)، فغير خاف أن سبب دخول الإسلام إلى البلقان هو الفتح العثماني، وإذا كان الغرب قد عمل على علمنة تركيا، ونظامها خصوصاً؛ فإن ذلك لا يعني أن يكون التواصل بين شعوب البلقان المسلمة والشعب التركي في حده الأدنى، فثمة جمعيات وهيئات إسلامية تركية ينبغي أن يكون لها امتداداتها البلقانية استناداً إلى المرجعية التركية التاريخية في البلقان، والتي يُجسدها تحذث المسلمين في شمال اليونان باللغة التركية، ونزوح آلاف من المسلمين البلغار إلى تركيا بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٩م نتيجة للاضطهاد الشيوعي؛ إضافة إلى العديد من الشواهد الأخرى .

- الحؤول دون أن يكون البلقان مسرحاً لأي عمل عسكري أو نحوه يقوم به إسلاميون وافدون غير منتمين



إلى أي من دول البلقان - على الأقل في الوقت الراهن -؛ تجنباً لأي استفزاز للوجود الغربي العسكري في البلقان، واستغلال الأجواء الراهنة المكافحة لما تسميه الولايات المتحدة بالإرهاب .

- الاستفادة من صراع النفوذ بين الأطراف المتنافرة المتنفذة في البلقان، فهناك تضارب في المصالح بين الصرب ذوي العرق السلافي الأرثوذكسي، والولايات المتحدة ذات مرجعية اليمين النصراني البروتستانتية، وهناك تضارب في المصالح بين الكنيستين الأرثوذكسية الروسية والكاثوليكية الرومية، ويظل البلقان على الدوام خط تماس بين حلف شمال الأطلسي الذي يسعى إلى صياغة هوية جديدة، وبين روسيا الإمبراطورية التقليدية، وبين هذا التناقض ينبغي أن يستفيد المسلمون منه لكسب أرض جديدة في حربهم الدائمة مع الغرب «النصراني» .

ويسعني في الأخير أن أؤكد أن المشكلة ليست دائماً في إدراك حجم المشكلة، وإن كان ذلك أمر في غاية الأهمية، فثمة وعي متنام لدى الكثير من المسلمين بما يحاك ضدهم من مؤامرات تستهدف استئصال مراكز قوتهم، وإنما المشكلة تظل هي في علاج العجز السياسي للمسلمين في العالم كله، ومنه البلقان الذي يعاني أكثر من غيره جراء هذا العجز الذي بات معه المسلمون كما الأيتام في أرض خوون .